

## السياسات الأوروبية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة European policy towards the Maghreb after the cold war



عاشور لكوشة<sup>1\*</sup>

<sup>1</sup>المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر)

[Lkoucha.achour@enssp.dz](mailto:Lkoucha.achour@enssp.dz)

<sup>2</sup>محمد كريم خيدر

<sup>2</sup>المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر)

[Kheder\\_karim@yahoo.fr](mailto:Kheder_karim@yahoo.fr)

تاريخ الاستلام: 2022/02/20 تاريخ القبول للنشر: 2022/05/30 تاريخ النشر: 2022/06/05

**ملخص:** تعتبر منطقة المغرب العربي ذات أهمية إستراتيجية كبيرة نظرا للمؤهلات المعتبرة التي تتوفر عليها من موارد طبيعية متنوعة، و موقع إستراتيجي هام، شكلت محورا هاما للاهتمامات الأوروبية بحكم مؤهلاتها و القرب الجغرافي وكذا الروابط التاريخية، حيث اعتمدت على مجموعة من السياسات والمشاريع الموجهة نحو المنطقة لتحقيق أهدافها كون المغرب العربي يشكل سوقا واسعة للمنتجات الأوروبية، وحاجزا أمام التهديدات الأمنية المختلفة. و يركز هذا المقال على فترة بعد الحرب الباردة التي شهدت تحولات كبيرة في طبيعة العلاقات الأورومغاربية وتنوعت فيها المبادرات، وذلك بالتطرق لأهم السياسات الأوروبية الموجهة لمنطقة المغرب العربي و انعكاساتها على دول المنطقة.

**الكلمات المفتاحية:** الاتحاد الأوروبي، المغرب العربي، الشراكة، السياسات الأوروبية.

**Abstract:** The Maghreb region is of great strategic importance in view of the significant qualifications it possesses from a variety of natural resources and an important strategic location, which have been an important focus of European concerns owing to its qualifications and geographical proximity, as well as historical ties. This article focuses on the post-cold war period, which witnessed major transformations in the nature of the Euro-Maghreb relations and the initiatives varied, by addressing the most important European policies directed to the Maghreb region and their repercussions on the countries of the region.

**key words:**

European Union, Arab Maghreb, partnership, European policies.

## مقدمة:

تشكل المنطقة المغاربية أهمية كبيرة بالنسبة لأوروبا نظرا لما تتوفر عليه من مؤهلات طبيعية و ثروات كبيرة، إضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي المقابل لأوروبا يفصله فقط البحر المتوسط كمحور للتواصل تتقاطع فيه الأبعاد التاريخية والإستراتيجية والتجارية، كما أن التاريخ المعاصر يظهر جيدا طبيعة العلاقات الأوروبية المغاربية والمرتبطة بالظاهرة الاستعمارية التي كرسست تبعية دول المغرب العربي لأوروبا واستنزاف ثرواتها.

عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحولات كبيرة على المستوى العالمي والإقليمي ب بروز ظاهرة العولمة التي تخطت الحدود الوطنية للدول، و كذا ظاهرة الإقليمية حيث اتجهت الدول للتكتل لمواجهة التحديات الجديدة على غرار الاتحاد الأوروبي كقوة إقليمية واتحاد المغرب العربي رغم فشل هذا المسعى التكتلي حتى يومنا هذا، عملت أوروبا على إتباع سياسات جديدة تجاه دول المغرب العربي لتنتقل من صيغ التعاون إلى الشراكة عبر مسار برشلونة للشراكة الأورو-متوسطة بهدف ربط علاقات جديدة تستجيب للتحديات والرهانات التي تعرفها المنطقة خصوصا الأمنية منها والاقتصادية، حيث تنوعت هذه السياسات الأوروبية من مسار برشلونة إلى حورا 5+5 ثم سياسة الجوار الأوروبية وصولا إلى الاتحاد من أجل المتوسط كان لهذه السياسات تأثيرا كبيرا على مسار العلاقات بين أوروبا ودول المغرب، هذه الأخيرة التي لم تتمكن من تحقيق أهدافها في مختلف السياسات والمشاريع المشتركة بين الطرفين بسبب الفوارق الكبيرة بين كتلة أوروبية متحدة ودول مغاربية متفرقة تعاني من اختلالات تنموية كبيرة.

وعليه تطرح هذه الورقة البحثية الإشكالية الآتية: فيما تتمثل أهم السياسات الأوروبية تجاه منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة وتأثيراتها على الدول المغاربية ؟  
و اعتمدنا على الفرضية التالية: نجاح السياسات الأوروبية المختلفة الموجهة للمغرب العربي مرهون بمدى تكافئ العلاقات الثنائية وبناء شراكة حقيقية بين الضفتين.

المنهجية: اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي باعتبار الوقائع التاريخية تشكل إطارا تحليليا و تفسيريا في دراسة العلاقات الدولية، حيث يساعدنا في دراستنا على فهم طبيعة السياسات الأوروبية في المغرب العربي من خلال تتبع تطور هذه السياسات منذ الحرب الباردة إلى غاية آخر السياسات المطبقة في المنطقة، كما اعتمدنا أيضا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يسمح لنا هذا المنهج بوصف الظاهرة محل الدراسة من خلال تتبع مختلف السياسات الأوروبية في المنطقة المغاربية و آلياتها و وسائل تنفيذها، ثم تحليل هذه السياسات و ما جاءت بها من نتائج، و استخلاص آثارها على الدول المغاربية.  
لمعالجة الإشكالية المطروحة و اختبار صحة الفرضية تم الاعتماد على المحاور التالية:

المحور الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.

المحور الثاني: السياسات الأوروبية تجاه المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة.

المحور الثالث: تداعيات السياسات الأوروبية على دول المغرب العربي.

## المحور الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي:

تشكل منطقة المغرب العربي أهمية كبيرة بفضل موقعها الجغرافي الفريد وإمكانياتها الطبيعية والجغرافية، ما جعلها محور اهتمام العديد من الدول والقوى العالمي، وهذا ما نفصل فيه من خلال هذا المحور.

### 1- التعريف بمنطقة المغرب العربي:

ننطلق في دراستنا بداية بالخلفية الجغرافية والتاريخية للمنطقة المغاربية، حيث يعرف اسم "المغرب" بالرقعة من الأرض التي تقع في الشمال الغربي للقارة الإفريقية، فقد أطلق العرب قديماً على هذه المنطقة تسمية "المغرب" لأنها واقعة تجاه غروب الشمس عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس وهي منطقة المشرق.

و أطلقت على المنطقة منذ القديم عدة تسميات كبلاد البربر\* نسبة إلى السكان الأصليين، الشمال الإفريقي لانتمائها لشمال إفريقيا، المغرب الإسلامي كجزء من العالم الإسلامي وهي ديانة سكان المنطقة، والمغرب العربي وهي التسمية الحالية للمنطقة (مانع، 2004، صفحة 11)

فحسب الباحث سمير أمين فكلمة المغرب تشمل الأقطار التي تقع غرب نهر النيل، ويقصد بها كل من ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب وموريتانيا، إلا أنه اقتصر في كتابه "المغرب الحديث على الأقطار الثلاثة لشمال إفريقيا وهي الجزائر، تونس والمغرب، ويسير في نفس الاتجاه الباحث الفرنسي "بول بالتا" "baltapaul" المختص في الشؤون المغاربية إلى أن المغرب العربي الكبير أثناء الفترة الممتدة بين سنتي 1910 و1964 يعرف بثلاث أقطار وهي تونس، الجزائر والمغرب (بن خليف، 2010، صفحة 11، 10)، ومنه يمكن تعريف المغرب العربي على أنه الرقعة الجغرافية التي تمتد من ليبيا شرقاً إلى موريتانيا غرباً مروراً بكل من تونس، الجزائر، المغرب والصحراء الغربية المحتلة.

### 2- الموقع الجغرافي:

تقع منطقة المغرب العربي في شمال قارة إفريقيا، وتطل على البحر المتوسط الذي يحدها شمالاً بساحل طوله 4837 كلم، وعلى المحيط الأطلسي غرباً بساحل طوله 3146 كلم، ويحدها من الشرق مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي. (Brahimi, 1996, p. 20)

وتمتد منطقة المغرب العربي من الغرب إلى الشرق بين خطي طول 17° غرباً في الساحل الأطلسي لموريتانيا و25° شرقاً في الحدود الليبية المصرية، ومن الجنوب إلى الشمال بين خطي العرض 18° في حدود الجزائر الصحراوية مع جمهورية مالي، و37° شمالاً أي من بنزرت على مساحة تقارب 5.997.316 كلم<sup>2</sup>، وتضم هذه المساحة الدول المغاربية الآتية: الجزائر التي تحتل أكبر مساحة تقدر بـ 2.381.741 كلم<sup>2</sup> (أكبر دولة في إفريقيا)، ثم ليبيا بـ 1.759.540 كلم<sup>2</sup>، موريتانيا بـ 1.032.455 كلم<sup>2</sup>، المغرب بـ 446.550 كلم<sup>2</sup>،

\* البربر: هم مجموعة إثنية ومن السكان الأصليين في شمال أفريقيا وتحديداً بلاد المغرب. ويشكل الأمازيغ جزءاً من سكان المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا وشمال مالي وشمال النيجر وجزء صغير من غرب مصر إلى جزر الكناري.

تونس بـ: 163.610 كلم<sup>2</sup>، وأخيرا الصحراء الغربية بـ: 213.450 كلم<sup>2</sup> و التي تبقى غير مستقلة بسبب الاحتلال المغربي.

الخريطة التالية توضح موقع دول المغرب العربي:



Ministère des Affaires étrangères, direction des Archives (pôle géographique) © 20 septembre 2013

Source: <http://www.afrikcaraibmontreal.com/wp-content/uploads/2017/02/Maghreb.gif>

إن ما يميز موقع المنطقة المغاربية هو إطلالتها على شريط ساحلي طويل يمتد على مساحة 6505 كلم على البحر المتوسط في الجهة الشمالية والشرقية وعلى المحيط الأطلسي في الجهة الغربية، إضافة لشاسعة مساحتها التي تمثل 42٪ من مساحة المنطقة العربية (بن خليف، 2010، صفحة 43)، هذا ما جعلها تحتل مكانة متميزة ومهمة من خلال قربها الجغرافي من أوروبا وآسيا وتوسطها للعالم، إضافة إلى تضاريس المنطقة التي تكتسي مميزات طبيعية متجانسة فوحدة تضاريسها ظاهرة للعيان في مجموع الدول العربية، وتمتلك هذه البلدان في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف على غرار صحراء الجزائر وليبيا وموريتانيا، أما على مستوى المناخ فيتجانس المجال المغاربي ويتميز بالتنوع نظرا لشاسعة المساحة ففي الشمال يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط مع درجة حرارة متوسطة عموما، بينما في الجنوب يتميز بمناخ صحراوي مع ارتفاع درجات الحرارة. (Cabras, 2007, pp. 28,29)

### 3- أهمية الموقع الجغرافي:

يعد المغرب العربي محور تلاقي أربعة أبعاد جيوسراتيجية موسعة و مرتبطة ببعضها البعض، بدءاً بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، و البعد الأفريقي جنوبا (الساحل الأفريقي) و البعد الشرق الأوسطي شرقا، و انتهاء بالبعد الأطلسي غربا. و هي الفضاءات التي تعطي أهمية حضارية واستراتيجية متميزة جعلته محورا للاهتمام الأوروبي والذي يفسره احتلاله للمنطقة وبالتحديد الاحتلال الفرنسي،

فالموقع المهم للمنطقة باعتبارها همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا ما جعله ممرا للتواصل و تسهيل المبادلات الاقتصادية بحكم اطلالته على البحر المتوسط، و يعتبر نقطة التقاء لثلاث قارات: آسيا، إفريقيا وأوروبا. و يكتسي البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه منطقة المغرب العربي أهمية إستراتيجية كبيرة حيث يمثل أكثر من 50% من التجارة العالمية و ممرا رئيسيا للسفن التجارية و ناقلات النفط من الشرق الاوسط عبر قناة السويس إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر مضيق جبل طارق،(بومدين، 2014، صفحة 106، 105)

#### 4-الأهمية الجيواقتصادية:

تمتلك منطقة المغرب العربي موارد اقتصادية مهمة – معدنية، طاقوية وزراعية - موزعة بين الدول الخمس والتي تشكل أساس الصناعات بالنسبة لاقتصادياتها الدول المتقدمة، ما يجعلها تحتل مكانة خاصة في سياسات هذه الدول.

حيث تحتوي المنطقة المغاربية على أراضي زراعية مساحتها حوالي 22.3 مليون هكتار تعرف إنتاجية متذبذبة، و تتوفر فيها العديد من مصادر الطاقة و الصناعة على رأسها: النفط و الغاز (ليبيا والجزائر)، الحديد و الرصاص و الفوسفاط (تونس، المغرب، و موريتانيا). (الفيلاي، 1989، صفحة 45) حيث يتجاوز احتياطي النفط في المنطقة 5 مليار طن (50.6 مليار برميل)، و الغاز يزيد عن (6100 مليار م<sup>3</sup>)، أي ما يعادل 4.58% من الاحتياط العالمي و 17.58% من الاحتياط العربي. و 44 مليار طن من الفوسفاط أي ما يعادل 34% من الاحتياط العالمي، إضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة و المعادن الأخرى و كل هذه الإمكانيات كفيلة بأن تجعل منه قطبا اقتصاديا متميزا.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي في المنطقة المغاربية فتختلف من بلد إلى آخر، فنجد الجزائر وليبيا أن مجمل الاستثمارات الأجنبية تتركز بشكل كبير في مجال المحروقات، نظرا لطبيعة الاقتصاد في البلدين الذين يعتمدان على الاقتصاد الريعي، أما المغرب و تونس فيتركز الاستثمار الأجنبي على قطاعات أخرى كالسياحة و الصناعة و الفلاحة، و هذا لعدم امتلاكهما للثروة النفطية، أما موريتانيا فنجد تراجع الاستثمارات الأجنبية لغياب الإمكانيات و الموارد المتاحة إضافة إلى عدم الاستقرار (بخوش، 2010، صفحة 92، 89)

#### المحور الثاني: السياسات الأوروبية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة.

إن تاريخ العلاقات بين الدول الأوروبية و دول المغرب العربي قديم جدا يعود إلى الحقبة الاستعمارية أين كان المغرب العربي مستعمرة أوروبية، فرنسية بالخصوص و منطقة نفوذ اقتصادي وسياسي وأمني فرضه القرب الجغرافي و الروابط التاريخية و الحضارية بين ضفتي المتوسط، أضف إلى ذلك المقومات الاقتصادية التي تحتويها منطقة المغرب العربي، حيث لضمان استمرار نفوذها في المنطقة بعد استقلال

الأقطار المغربية إعتمدت أوروبا على مجموعة من السياسات و المشاريع لربط المنطقة بداية بالسياسات المتوسطة ( الجزئية، الشاملة و المتجددة) التي ركزت على العلاقات التجارية والاقتصادية. و بعد الحرب الباردة و قيام الاتحاد الأوروبي انتهجت سياسات جديدة تهدف إلى الشراكة وتحقيق مصالحها في المنطقة المغربية و التي سيتم التطرق إليها في هذا المحور.

### 1- مسار برشلونة:

حددت ندوة برشلونة الأورومتوسطية (نوفمبر 1995) في إطار البيان الوزاري المشترك التوجهات الكبرى للسياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي خلال القرن العشرين و التي تركزت على مفهوم الشراكة\* الذي يرمي إلى بناء فضاء اقتصادي و أممي أوروبي يستجيب لديناميكية العولمة (بخوش م.، 2006، صفحة 92)، و ضم اجتماع برشلونة تحت الرئاسة الإسبانية وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي ونظرائهم من البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك دول المغرب العربي باستثناء ليبيا بسبب قضية لوكبري، أما موريتانيا فاستدعت كعضو مراقب باعتبارها عضو في الإتحاد المغاربي ((صاغور، 2010، صفحة 255)، و قد عكس إعلان مؤتمر برشلونة رؤية الإتحاد الأوروبي لما يجب أن تكون عليه علاقته بدول حوض المتوسط خصوصا دول المغرب العربي بإعطاء نفس جديد لهذه العلاقات لمواجهة التحديات الجديدة خصوصا الأمنية منها و الاقتصادية التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة، وهذا من خلال ثلاث زوايا أساسية:

- الزاوية الأولى: تحويل صيغة هذه العلاقة من صيغة قائمة على التعاون إلى صيغة قائمة على الشراكة.
- الزاوية الثانية: وضع إطار قانوني ومؤسس يحكم ويحدد توجهاتها الأساسية من حيث الالتزامات و الحقوق و الواجبات الملقاة على عاتق الطرفين.
- الزاوية الثالثة: تحويل هذه العلاقة من علاقة اقتصادية و تجارية إلى علاقة شاملة للبعد السياسي و الاجتماعي و الثقافي (العرباوي، 2011، صفحة 295)

### المحور السياسي والأمني:

لقد أعطت وثيقة برشلونة أولوية أمنية للتعاون السياسي، تتضمن تبادل المعلومات الأمنية، والتعاون لمكافحة الإرهاب، ووضع إجراءات ثقة للأمن المشترك، و قد تضمنت محتوى هذه الوثيقة إجراءات يلتزم بها المشاركون كضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ضمان التعددية السياسية وتنمية دولة القانون و الديمقراطية في أنظمتها السياسية، و هذا لتحقيق هدفين أساسيين:

- إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن: و هذا انطلاقا من مبدأ أن الأمن و الاستقرار هو غاية مشتركة و وضع لها إعلان برشلونة الحوار السياسي الشامل كآلية لتحقيقه وذلك بالالتزام بالمبادئ الأساسية

للقانون الدولي والمساهمة في الحفاظ على الأمن الإقليمي، مع التأكيد على حرية كل دولة في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والقانوني، وذلك كضمانة لدول جنوب المتوسط في الحفاظ على سيادتها. (بخوش م.، 2006، صفحة 97)

- ترقية الأمن الإقليمي: حيث تم وضع مجموعة من الاجراءات لترقية الأمن الاقليمي من خلال آليات حددها إعلان برشلونة والهدف منها هو منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، إضافة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والعمل على بناء نظام إقليمي يقوم على أساس الأمن الشامل (بخوش م.، 2006، صفحة 98).
- ويمكن تلخيص أهم ما جاء في الشراكة السياسية و الأمنية في النقاط التالية:
- الالتزام بميثاق الأمم المتحدة و اعتماد الطرق السلمية في حل النزاعات.
- العمل على نزع الأسلحة النووية و البيولوجية و منع انتشارها من خلال احترام اتفاقيات نزع السلاح.
- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية من خلال احترام الاتفاقيات المبرمة.
- احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها وحق الشعوب في تقرير مصيرها (برد، 2008، صفحة 127)

### المحور الاقتصادي والمالي:

يعتبر مشروع إقامة شراكة اقتصادية و مالية هدفا جوهريا لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية حيث تهدف هذه الشراكة إلى تحقيق تنمية اقتصادية و مستدامة في حوض المتوسط والمغرب العربي، و تحسين مستوى معيشة شعوب المنطقة لمواجهة الاختلالات الجوهرية في مستوى المعيشة بين ضفتي المتوسط (صاغور، 2010، صفحة 264)، واستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون وهذا من أجل خلق منطقة إزدهار مشترك و قد حدد البيان مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها وهي:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي و الاقتصادي المستديم.
  - تحسين المستوى المعيشي للسكان بتقليص الفوارق في النمو و دعم فرص التشغيل.
  - تشجيع التعاون و التكامل الإقليميين.
- ولتحقيق هذه الأهداف اتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تركز عنصرين أساسيين: إقامة منطقة للتجارة الحرة، التبادل الاقتصادي والمساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه. (بلحسن، 2014، صفحة 168)
- منطقة التجارة الحرة:

يتمثل مشروع منطقة التبادل الحر الموقع في إطار اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و الدول العربية المتوسطة الذي دخل حيز التنفيذ مطلع سنة 2010 في تحرير المبادلات التجارية و التفكيك والإلغاء

التدريب للعراقيل الجمركية وغير الجمركية و يتعلق الأمر بالمنتجات الصناعية لدول الإتحاد الأوروبي مع 8 دول عربية متوسطة تضم من 700 إلى 800 مليون نسمة بحلول عام 2030. و من أهداف منطقة التجارة الحرة:

- تحديد العقبات التي تعرقل التبادل الحر والصعوبات التي تبرز في المنطقة المتوسطة حول الموارد و المنتجات القابلة للمنافسة.
- إيجاد أسس للاتفاق بين المساهمين في المجتمع و المهتمين بالتبادل الحر و الانطلاق من عوامل التكامل و من ثم إيجاد خطط لتعويض العاجلة للوصول إلى منطقة التبادل الحر في البحر الأبيض المتوسط (بوغيز و لزعر ، 2010 ، صفحة 31، 30)

### التبادل الاقتصادي و المساعدات المالية من الإتحاد الأوروبي إلى شركائه:

بالنسبة للتبادل الاقتصادي اتفق المشاركون في الندوة على ضرورة تنمية التعاون في العديد من القطاعات بدءا بتشجيع الاستثمارات ، إضافة إلى ترقية التعاون الجهوي في المجال العلمي و التقني و التكنولوجي و التأكيد على حماية البيئة و التنمية الصناعية، و التعاون في مجال الزراعة و الصيد البحري، و الطاقة و المناجم، و السياحة و الصناعات التقليدية و التعاون الجمركي.... إلخ (صالح، 2013، صفحة 28)، أما بالنسبة للمساعدات المالية فقد اعتبر المشاركون في ندوة برشلونة أن نجاح مشروع الشراكة مرهون بتحقيق النمو الاقتصادي و تحسين الظروف المعيشية لسكان جنوب المتوسط من خلال تقديم مساعدات مالية (زكري، 2018، صفحة 98)، حيث خصص غلاف مالي قدر ب 11 مليار إيكو، أي حوالي 14 مليار دولار لمرحلة (1995-1999) نصفها من صناديق الميزانية و النصف الآخر قرض من البنك الأوروبي للإستثمارات و خصص لدول المغرب العربي إلى جانب الأردن و مصر و إسرائيل (Cabras, 2007, p. 94). و لتنفيذ سياسة المساعدات و القروض الممنوحة من طرف الإتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط، تم استحداث برنامج " ميدا "، حيث تم تخصيص في إطار برنامج ميدا 1 سنة 1999 مبلغ 3424.5 مليون أورو، أما في إطار ميدا 2 ، 2000-2002 فقد تم تخصيص 5350 مليون أورو (Cabras, 2007, p. 77)، و بخصوص دول المغرب العربي فقد استفادت الجزائر في برنامج ميدا 1 حصة 164 مليون أورو، أما برنامج ميدا 2 حوالي 55 مليون أورو، أما تونس فاستفادت من خلال برنامج ميدا 1 من 428 مليون أورو، أما ميدا 2 فحصلت على 24 مليون أورو، و المغرب من أبرز المستفيدين من المساعدات المالية فقد حصلت في إطار برنامج ميدا 1 على 660 مليون أورو، أما في برنامج ميدا 2 فاستفادت من مبلغ قدره 156 مليون أورو. (باهي، 2014، صفحة 88، 77)

### المحور الاجتماعي و الثقافي:

ركز إعلان برشلونة على ضرورة التقارب بين الشعوب و حوار الحضارات و الثقافات من خلال التبادل بين الدول عن طريق المجتمع المدني و الشباب بالاهتمام بالتنمية البشرية باعتبارها قضية متعددة الجوانب و ذلك لتفادي الآفات الاجتماعية و مشكلة الهجرة (Fabre, 2009, p. 24)، و من أهم النقاط التي جاءت في هذا المحور نذكر:



- دعم الحوار و الاحترام بين الثقافات و الأديان كشرط ضروري للتقارب بين الشعوب.
- تنمية الموارد البشرية في ميادين التربية و التكوين و التشديد على أهمية التنمية الاجتماعية.
- تشجيع مبادرات دعم المؤسسات الديمقراطية و تقوية دولة القانون و المجتمع المدني، مع التأكيد على دور التعاون اللامركزي بين الضفتين.
- التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية و محاربة الآفات الاجتماعية المختلفة (صاغور، 2010، صفحة 267)

#### تقييم مسار برشلونة:

إن الشراكة الأورو-متوسطية لم تحقق النتائج التي وعدت بها شركائها، حيث لم تحترم الأجل التي تم الإنفاق عليها، و شكلت نوعا من خيبة الأمل بسبب الآمال التي كانت معلقة على هذا المشروع، حيث فشل في معالجة جملة من النزاعات في المنطقة كنزاع الصحراء الغربية في المغرب العربي، أما من الناحية الاقتصادية فهناك تباطؤ في وضع الهياكل المخصصة لتنظيم التبادل الاقتصادي، و في وضع آليات الشراكة الاقتصادية و إبرام العقود و التعمدات المالية للدول الأوروبية اتجاه دول المغرب العربي (Dominique, 2002, pp. 13,14)، إضافة إلى ذلك هناك غياب للإرادة السياسية للدول العربية في الدخول كشريك حقيقي والوقوف الندد لند مع سياسة الإتحاد الأوروبي التي تتعامل معها ككتلة مقابل كل دولة على حدى وهذا ما يضعف من قدراتها التفاوضية، و في الجانب الاقتصادي هناك قيود مرتبطة بالمبادلات التجارية للدول المغاربية و التعريفات الجمركية جعلها كطرف مستهلك يخدم الاقتصاد الأوروبي (Abdelmalki, 2009, p. 47)، فأهم العوائق التي واجهت الدول المغاربية في تعاملها مع أوروبا نجد:

- التفاوت الكبير في مستويات التنمية بين دول الضفة الشمالية و الضفة الجنوبية للمتوسط.
- السياسات الحمائية الأوروبية في مجال المبادلات الزراعية مما يؤثر على منطقة التبادل الحر و تكافؤ العلاقات بين الطرفين.

#### 2- التعاون بين ضفتي المتوسط في إطار مبادرة 5+5:

تبلورت مبادرة 5+5 بعد اجتماع روما في أكتوبر 1990 ضمت كل من إيطاليا، فرنسا، إسبانيا والبرتغال و الدول المغاربية الخمس (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا و موريتانيا) إلى جانب مالطا كعضو مراقب التي انظمت فيما بعد لتصبح مجموعة 5+5، و في اجتماع الجزائر تم التأكيد على المبادئ التي تقوم عليها المبادرة و هي التقييد بأهداف ميثاق الأمم المتحدة، عدم اللجوء إلى القوة و الحل السلمي للخلافات و احترام السيادة الوطنية و الوحدة الجغرافية للدول المعنية و عدم التدخل في شؤونها الداخلية (بن عنتر، 2005، صفحة 99)، و لكن سرعان ما عرف حوار 5+5 جمودا دام 10 سنوات بسبب الخلافات خصوصا بين الجزائر و المغرب بغلق الحدود عام 1994، قضية لوكيربي باتهام ليبيا بإسقاطها للطائرة الأمريكية و

تداعياتها، الخلاف المغربي الإسباني حول مدينتي سبتة وميلية، فكل هذه الظروف أدت لتعطل مسار حوار غرب المتوسط (بن منصور، صفحة 72)

بعث الحوار من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في جانفي 2001 بلشبونة، و من العوامل التي ساهمت في إعادة بعث مبادرة 5+5 هو تراجع مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، توقف عملية السلام، تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001، تفاقم الهجرة غير الشرعية، و تأثير التوسع الأوروبي شرقا على دول المغرب العربي ما شجعها على إحياء هذه المبادرة (باله، 2016، صفحة 180، 181) من أهم الأهداف التي تسعى الدول المنضوية تحت حوار 5+5 نجد:

- دعم الديمقراطية و الحريات الأساسية و الاقتصادية.
- تحسين علاقات الصداقة و حسن الجوار.
- تحسين ظروف الاستقرار الجهوي بين دول المتوسط.
- النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار التضامن لتقليص الفوارق بين ضفتي المتوسط (بن خليف، تجاذبات المصالح الأوروبية- الأمريكية في منطقة المغرب العربي، 2011، صفحة 88)، التعاون في مختلف المجالات، خصوصا مسألة الهجرة والأمن والتجارة غير الشرعية (Cambon & Durrier, 2014, p. 68).

يعتبر حوار 5+5 كمنطلق أساسي لدول غرب المتوسط خصوصا فرنسا لإثبات وجودها في المتوسط والمغرب العربي بحكم الروابط التاريخية المشتركة، والتحديات التي تفرضها المنطقة في الجوانب الأمنية باعتبار مسألة الأمن في المتوسط غير مجزئة، حيث تم تعزيز الحوار من خلال إنشاء حوار 5+5 دفاع الذي يضم وزراء الدفاع، إضافة للاجتماعات الدورية لوزراء الخارجية، و هذا في ظل المنافسة الأمريكية في المجال الأمني عبر حوار الأطلسي و تواجدها العسكري في المتوسط خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بدعوى مكافحة الإرهاب (Dris, 2018, pp. 321,323).

فيمكن اعتبار حوار 5+5 ناجحا بحكم استمراره وتجدد اللقاءات الدورية بين ممثلي الدول المشكلة له وهذا نظرا لأن الحيز الجغرافي محصور على دول غرب المتوسط مما يسهل تفعيل الحوار وتحقيق الأهداف المسطرة على عكس مشروع برشلونة الذي يشمل حيزا جغرافيا كبيرا مما يصعب تحقيق أهدافه نظرا لتعدد جهات النظر و الصعوبات ذات الأبعاد الأمنية والاقتصادية. كما تم توسيع مجالات التعاون لتشمل الدفاع الذي يعقد اجتماع وزراء الدفاع في كل سنة، إضافة للقضايا الأمنية المشتركة و دراسة الأبعاد السوسيو اقتصادية، و مجال البيئة و تغير المناخ.

### 3- سياسة الجوار الأوروبية:

بعد توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق و انضمام العديد من الدول أصبح لزاما على أوروبا ترتيب علاقاتها مع الدول غير العضوة في الإتحاد من شرق و جنوب المتوسط، خصوصا مع التحديات الأمنية التي

يعرفها الجوار الأوروبي و ضرورة بناء سياسة خارجية مشتركة لمواجهة هذه التحديات موازاة مع المنافسة الأمريكية تحت عنوان الأطلسي (بو كعومة، 2018، صفحة 324، 321)، وتم تأسيس سياسة الجوار الأوروبي في 11 مارس 2003 بيانا حول السياسة الجديدة للجوار من أجل أوروبا التوسعية التي أصدرت رسميا عام 2004 باسم سياسة الجوار الأوروبي (Morin, 2005, p. 8) لتعكس هدف الاتحاد الأوروبي بتجنب وضع خطوط تقسيم جديدة في أوروبا بعد التوسع وتحقيق الاستقرار، فهذه السياسة تشمل الدول غير المرشحة للانضمام للإتحاد من شرق وجنوب المتوسط بما فيها دول المغرب العربي. (طويل، 2012، صفحة 217)

تقوم سياسة الجوار الأوروبية على ثلاث مبادئ: سياسة تفضيلية، إقامة فضاء للرفاه وإقامة علاقات واسعة وسلمية على أساس من التعاون (عدالة، 2014، صفحة 321).

فسياسة الجوار الأوروبية تهدف لتحقيق أربعة أهداف أساسية:

- تعزيز الديمقراطية و حقوق الإنسان والسلام كأولوية ثم خلق أرضية للواجبات المشتركة للأمن والاستقرار في المنطقة.
- تحقيق تكامل اقتصادي فعلي يساهم في تحريك المجال الاجتماعي.
- إقامة تعاون فعال في مجال العدالة و الشؤون الداخلية خاصة فيما يتعلق بتسيير الحدود وتنقل الأشخاص المهاجرين و مكافحة الإرهاب.
- تقوية الترابط و التواصل بين الجماعات المختلفة (Veyrier, 2009, pp. 12,13)

تشرط سياسة الجوار الأوروبية على الدول المستفيدة من هذه السياسة قدرة كبيرة على التكيف مع التشريعات الأوروبية والانضمام للقيم المشتركة ( الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلطة القانون، الحكم الرشيد، مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة) ، وبرامج العمل تقوم بين كل دولة معنية مع الاتحاد الأوروبي لمدة 5 سنوات (2004-2009)، و هي مكملة للعمل المنجز في إطار الشراكة المتوسطية. وبالنسبة للدول المغربية فقد استفادت خلال فترة (2004-2006) من 135 مليون أورو، وضممت المغرب وتونس منذ 2005، أما الجزائر فقد رفضت في البداية الانضمام لسياسة الجوار الأوروبية بسبب عدم جاهزية المؤسسات الجزائرية من حيث النجاعة و التنافسية للدخول في السوق الأوروبية، وعدم التوافق بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في قضية الهجرة غير الشرعية، (عدالة، 2014، صفحة 323، 322) و بعد مفاوضات منذ 2011 مع الاتحاد الأوروبي تم استئناف التعاون الجزائري الأوروبي بعد أن شاركت الجزائر في مراجعة سياسة الجوار الأوروبي المجددة لتستفيد أكثر من الشراكة.

#### 4-الإتحاد من أجل المتوسط:

هي مبادرة فرنسية جاء بها الرئيس "نيكولا ساركوزي" خلال حملته الإنتخابية في مدينة تولون يوم 7 فيفري 2007، حيث عبر عن مشروعه الرامي لبناء الإتحاد المتوسطي الذي يعتبر مستقبل أوروبا في المتوسط. و خلال لقاء روما في 20 ديسمبر 2008 بين كل من الرئيس الفرنسي ساركوزي و رئيس الوزراء

الاسباني ثاباتيرو، ورئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي تم وضع الخطوط العامة لمشروع الاتحاد المتوسطي والتي تتمثل في:

- إحلال السلام و التنمية بين ضفتي المتوسط.
- السعي إلى إعادة منطقة حوض المتوسط إلى سابق عهدها كمنطقة سلام و ازدهار و تسامح.
- التأسيس لشراكة متوازنة قائمة على المساواة بين الدول الشريكة لتصبح محركا للتعاون المتوسطي، دون أن يؤدي ذلك لإندماج الكلي(عياد، 2017، صفحة 313، 312).

و قد لقي المشروع في صيغته الأولى ردود أفعال رافضة له خصوصا من ألمانيا و إسبانيا، التي رأت أن فرنسا تسعى للعب دور ريادي داخل الاتحاد الأوروبي من خلال قيادة هذه المبادرة من شأنه أن يحدث إنقساماً داخل الاتحاد، كما أن هذا التوجه الفرنسي نحو المتوسط فهمته ألمانيا على أنه تحييد لأوروبا وأنه يسعى لتجاوز مشروع الشراكة الأورو-متوسطية(بورزاق، 2019، صفحة 138، 135)، و قد أكسب هذا التعديل إسبانيا إيفاء عملية برشلونة ضمن عنوان المبادرة، كما أكسبت ألمانيا و الدول الأوروبية الأخرى عدم التعهد بأية إلتزامات مالية جديدة(باهي، 2014، صفحة 83، 82) و كان الإعلان الرسمي للمبادرة في قمة باريس 13 جويلية 2008 التي عرفت حضور 43 دولة أوروبية و متوسطية، وليبيا بصفتها عضو مراقب كما وجهت الدعوة للعديد من المنظمات الإقليمية والدولية كمؤسسات الاتحاد الأوروبي، اتحاد المغرب العربي، الاتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية، البنك العالمي ... و عموما يهدف الاتحاد من أجل المتوسط إلى تحقيق ستة مشروعات إقليمية وهي:

- مكافحة التلوث في المتوسط.
- إنشاء طرق بحرية و برية، لتحسين تدفق التجارة بين جانبي البحر المتوسط.
- تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالاحتباس الحراري.
- تطوير جامعة متوسطية.
- مبادرة للمساعدة على تطوير الشركات الصغيرة و المتوسطة.
- و يمول الاتحاد من أجل المتوسط من مصادر عديدة كمساهمة القطاع الخاص و الميزانية الأوروبية ومساهمة الدول المشاركة والبنك الأوروبي للإستثمار، كما اقترح ساركوزي انشاء بنك متوسطي للاستثمارات يقدم التسهيلات للتعاون و عقد الصفقات بين المؤسسات الاقتصادية(عياد، الاتحاد من أجل المتوسط، 2019، صفحة 141، 137).

## المحور الثالث: أثر السياسات الأوروبية على دول المغرب العربي.

### 1- الإستراتيجية الأوروبية في المنطقة المغربية:

إن الإستراتيجية الأوروبية من خلال مختلف سياساتها في المنطقة المغربية من مسار برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط تهدف إلى تحويلها إلى سوق واسع لتجارة أوروبا و تبقيها في تبعية دائمة نظرا للفروقات الكبيرة في التنمية:

- فمن جهة نجد شمال ممثلا في الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية كبيرة ومتقدمة في أغلب المجالات مقابل جنوب ممثل في بلدان المغرب العربي تعاني في اختلالات في التنمية وعجز اقتصادي ومالي، فهناك عدم تكافؤ من الناحية الاقتصادية (أمين، 2002، صفحة 54،56)

- إن إنشاء منطقة التبادل الحر يخدم الدول الأوروبية و يسمح بفتح الأسواق المغربية أمام المنتجات الأوروبية، في الوقت الذي تلاقي فيه المنتجات المغربية خصوصا الفلاحية فهي مستثناة من اتفاقية التبادل الحر و تقتصر على منتجات محدودة تخضع لشروط صارمة (بورزاق، 2019، صفحة 138).

- بالنسبة للتجارة فإن المزايا التي توفرها مشاريع الشراكة الأورومتوسطية تبقى محدودة بالنسبة للدول المغربية بسبب ضعف قدرتها التفاوضية، حيث جرى التفاوض بين الاتحاد الأوروبي ككتلة موحدة مقابل كل دولة مغربية على حدى، إضافة لغياب رؤية مغربية موحدة، كل هذه العوامل أثرت عليها و أفقدتها العديد من المزايا وأكثر من ذلك قدمت تنازلات لصالح الدول الأوروبية (عياد، العلاقات الأوروبية المغربية، 2017، صفحة 169).

- تركيز الطرف الأوروبي على قضايا الهجرة غير الشرعية و عدم الالتزام بمبدأ حرية تنقل الأشخاص الذي جاء في مختلف السياسات الأوروبية، فمعظمها تركز على الجوانب الأمنية لجعل منطقة جنوب المتوسط و المغرب العربي بمثابة حاجز أمام تدفق مختلف التهديدات اللاتماثلية.

- اختلاف التوجهات و ما يتوقعه كل طرف من الشراكة فأوروبا تسعى للحصول على الموارد الطاقوية و مزيد من الأسواق لتسويق منتجاتها، أما الدول المغربية فتستهدف الحصول على مزيد من الدعم المالي و نقل التكنولوجيا و الخبرات لمساعدتها على تحقيق التنمية (حروري، 2014، صفحة 356)

### 2- سبل تجاوز الآثار السلبية للسياسات الأوروبية:

- تفعيل التكامل المغربي: و هذا من خلال إحياء اتحاد المغرب العربي الذي عرف جمودا بسبب الخلافات السياسية بين دوله، و ذلك بوضع هذه الخلافات جانبا و العمل على خلق تصور مشترك للبناء المغربي يقوم على إرادة سياسية لقادة هذه الدول في النظر في المصالح المشتركة و هذا بتعديل النصوص القانونية المنشئة للاتحاد لتكون مكيفة و مرنة خصوصا مبدأ الاجماع في اتخاذ القرارات الذي عطل كثيرا عمل الاتحاد، و من الناحية الاقتصادية يجب التركيز على تطوير التجارة البينية بين الدول الأعضاء و تسهيل المبادلات بإطلاق منطقة للتبادل الحر و تخفيف العوائق أمام تنقل السلع و الخدمات والأشخاص و رؤوس

الأموال، و إقامة مشاريع مشتركة لتدوير الخلافات السياسية و تعميق حجم التكامل الاقتصادي بين الدول المغربية(كروي و سعود ، 2018 ، صفحة 382،383)

فالتكامل المغربي من شأنه أن يمنح للدول المغربية قدرة أكبر في المساومة التجارية والقدرة التفاوضية خاصة مع الطرف الأوروبي و هذا بالاستغلال الأمثل للقدرات التي تتمتع بها الدول والخصائص المتعددة التي ستنتج عن نجاح العملية التكاملية، فالتفاوض ككتلة الند للند مع الطرف الأوروبي من شأنه أن يسهم في تحقيق مزايا ونتائج إيجابية من مشاريع الشراكة الأوروبية المختلفة(كعبوش، 2018، صفحة 70)

- العمل على الاستغلال الأمثل للتنافس بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا للمؤهلات الكبيرة التي تمتلكها المنطقة و التي جعلتها محلا للتنافس، فيجب على الدول المغربية التجنيد والعمل المشترك لتحسين قدراتها لمواجهة تحديات العولمة و توحيد صوتها لتصبح قادرة على التفاوض ككتلة واحدة و تستغل التنافس هذا التنافس كورقة ضغط تحتم على الدول الأوروبية إعادة التفاوض في جوانب عديدة من مشروع الشراكة، فدخول الطرف الأمريكي و الصيني كقوى فاعلة في المنطقة المغربية من شأنه أن يمنح للدول المغربية فرصة لتحقيق مكاسب و جعل الطرف الأوروبي يعيد حساباته بما يتماشى و المصالح المشتركة للطرفين،(Benantar, 2007,p p. 116 -117)

#### الخاتمة:

إن السياسات الأوروبية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة عرفت تطورات و اكبت التحديات التي فرضتها المنطقة فكان التركيز على الجوانب الأمنية كمكافحة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية، وكذا الجوانب الاقتصادية بتأمين تزويد أوروبا من مصادر الطاقة و المواد الأولية وكذا العمل على جعل منطقة المغرب العربي كسوق أوروبية كبيرة لتصريف منتجاتها.

فمختلف هذه السياسات من مشروع الشراكة الأورومتوسطية و حوار 5+5 ثم سياسة الجوار الأوروبية وصولا إلى الاتحاد من أجل المتوسط كلها عملت على خدمة الطرف الأوروبي و تأمين مصالحه مقابل تكريس تبعية الدول المغربية التي لم تستفد كثيرا من مشاريع الشراكة و التعاون، فالمنطق التفاوضي القائم بين الكتلة الأوروبية مع كل دولة مغربية على حدى عمق من حجم الفجوة بين شمال متقدم يزداد قوة وجنوب متخلف يزداد ضعفا.

لقد أدت هذه السياسات للتأثير على دول المغرب العربي خصوصا من الناحية الاقتصادية، مما يستلزم عليها توحيد جهودها بإحياء اتحاد المغرب العربي لتكون لها قوة تفاوضية تكون للند مع أوروبا للدفاع عن مصالحها، كما يجب عليها القيام بإصلاحات تمس الجوانب الاقتصادية و بناء أنظمة ديمقراطية تستطيع مواجهة التحديات التي تفرضها المنطقة، كما يمكنها استغلال التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و الصين لبلورة تصور جديد بمنطق برغماتي يخدم مصالح الدول المغربية ويفرض على أوروبا تعديل سياساتها بما يخدم المصالح المشتركة للطرفين.

## قائمة المراجع:

## المراجع بالعربية:

- الحواس كعبوش. (2018). المنطقة المغربية وآليات الاستجابة للسياسات الأوروبية أمريكية بعد سنة. مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية (18).
- جعفر عدالة. (2014). تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي. مجلة العلوم الاجتماعية (19).
- جمال عبد الناصر مانع. (2004). اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية. الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع.
- رتيبة برد. (2008). رسالة ماجستير. الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5. كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- سارة نبيلة بلحسن. (2014). العلاقات الأوروبية المتوسطية. مجلة الاقتصاد والإحصاء المطبق (21).
- سمير أمين. (2002). العلاقات الأوروبية العربية قراءة عربية نقدية. القاهرة: مركز البحوث العربية.
- سمير باهي. (2014). تأثير التحولات الدولية لفترة بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغربية. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- سهام حروري. (2014). سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغربية. مجلة المفكر (8).
- صالح صالح. (2013). التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير (2).
- صبيحة بخوش. (2010). اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989-2007). عمان: دهر حامد للنشر و التوزيع.
- صغير بورزاق. (2019). المغرب العربي في التصور الاستراتيجي الأوروبي. القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية.
- عبد النور بن عنتر. (2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر و التوزيع.
- عبد الوهاب بن خليف. (2010). اتحاد المغرب العربي بين الحسابات السياسية و طموحات الشارع. الجزائر: دار طليطلة.
- عبد الوهاب بن خليف. (2011). تجاذبات المصالح الأوروبية- الأمريكية في منطقة المغرب العربي. مجلة المفكر (11).
- عربي بومدين. (2014). الاستمرار و التغيير في العلاقات الأورومغاربية بعد الحراك العربي. المستقبل العربي (472).
- عمار بالة. (2016). المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي- الأمريكي. مجلة العلوم الاجتماعية (11).
- لامية زكري. (2018). الشراكة الأورو-متوسطية: جوانبها، أهدافها، وآلياتها. حوليات جامعة الجزائر 1، 4 (32).
- ليليا بن منصور. (بلا تاريخ). رسالة ماجستير. الجذور التاريخية للشراكة الأورومتوسطية مع الإشارة إلى اتفاق الشراكة الأورو-جزائري. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير: جامعة خنشلة.

- محمد سمير عياد. (2017). *العلاقات الأوروبية المغربية*. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.
- محمد سمير عياد. (2019). *الاتحاد من أجل المتوسط*. الحوار المتوسطي، 1 (10).
- مصطفى الفيلاي. (1989). *المغرب العربي: نداء المستقبل*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مصطفى بخوش. (2006). *حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف*. القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع.
- مهدي بوكعومة. (2018). *واقع سياسة الجوار الأوروبية من سياسات الأورو-متوسطية*. مجلة معالم للدراسات القانونية و السياسية (19).
- ناصر بوغزيز، و علي لزعر . (2010). *انعكاسات منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على المؤسسات الاقتصادية المغربية*. مجلة العلوم الانسانية (19).
- نسيمة طويل. (2012). *سياسة الجوار الأوروبي و أثرها على دول جنوب المتوسط*. مجلة المفكر (8).
- نصير العريايوي. (2011). *مستقبل الشراكة الأورومتوسطية*. مجلة كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية (17).
- نعيمة كروي، و صالح سعود . (2018). *تفعيل التكامل الاقتصادي كضرورة لمواجهة التحديات المطروحة على المنطقة المغربية*. المعيار، 2 (9).
- هشام صاغور. (2010). *السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط*. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

## المراجع بالفرنسية:

- Abdelmalki, L. (2009). *le Maghreb face aux défis de l'ouverture en Méditerranée*. Paris: L'harmattan.
- Benantar, A. (2007). . (2007). *les Etats-Unis et le Maghreb regain d'intéret ?* Alger: CREAD.
- Brahim, A. (1996). *le Maghreb à la croisée des chemins à l'ombre des transformations mondiale*. Londre: the centre for Maghreb studies.
- Cabras, A. (2007). *l'avenir des régions en Méditerranée*. CAIRN.INFO(21).
- Cambon, C., & Durrier, J. (2014). *Europe-Maghreb: un partenariat stratégique à construire*. CAIRN.INFO(72).
- Dominique, D. (2002). *la Méditerranée à l'ube du 3ème millénaire: entre coopération et confrontation*. Alger: institut national d'études de stratégie globale.
- Dris, C. (2018). *la sécurité en Méditerranée: quelles stratégies d'action pour quels défis*. revue Algérien d'études politiques(5).
- Fabre, T. (2009). *la Méditerranée horizons et enjeux du 21e siècle*. commission Européenne.
- Morin, O. (2005). . *le partenariat Euro-méditerranéen*. revue études.
- Veyrier, Y. (2009). *l'Union Européenne et ses relations de voisinage*. Paris: conseil économique, sociale et environmental.